دعوا إلى التدقيق معها قبل منحها إجازة

اقتصاديون: الشركات الأجنبية المتعاقد معها غير معروفة وقليلة الخبرة

□ بغداد / المدى

شركات استثمارية (ارشيف)

أكد برلمانيون وخبراء متخصصون في مجال الاقتصاد أن دخول الشركات الاستثمارية العالمية الرصينة إلى العراق للاستثمار بطيء جداً بينما الشركات غير المعروفة وقليلة الخبرة اكتسبت "حصة الأسد" من الاستثمار داعين إلى ضرورة تدقيق الشركات عند قدومها إلى الاستثمار قبل منحها إجازة الاستيراد .

وقال عضو اللجنة المالية في مجلس النواب عبد الحسين الياسري :هناك الكثير من الشركات العالمية المتخصصة سواء في أوربا او في شرق آسيا او امريكا جاهزة للاستثمار بأي دولة كانت منها شركات ذات درجة أولى وشركات ثانوية لكن يبقى على الدولة التي تبحث عن الاستثمار أن تختار الشركة التي تفيدها وتساعدها في انجاز المشاريع وتقديم الخدمات.

وأضاف الياسري بحسب(الوكالة الإخبارية للأنباء): في العراق يتم اللجوء إلى الشركات الثانوية غير المعروفة عالمياً وليست لديها أعمال مشابهة في بلدان أخرى للتعاقد معها في مشاريع إستراتيجية او خدمية .

وشدد على أهمية التدقيق في الشركات قبل التعاقد معها للتعرف على ان هذه الشركة قادرة على انجاز المشاريع ويتم تطبيق المعايير عليها بحيث تثبت ان الشركة المتعاقد معها من الشركات الرائدة ولديها خبرة كبيرة في هذا المجال ويخلو سجلها من العقوبات، فضلاً عن معرفة رأسمالها.

ونصح بالتعاقد مع الشركات الأوربية العالمية الرصينة كونها تلتزم بالشروط وتخشى من دهس سمعتها فتضطر الى انجاز المشاريع بأفضل التصاميم وبفترة انجاز اقل، في سبيل دفع عجلة الاستثمار في البلاد.

من جانبه حمل عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب عزيز المياحي الهيئة الوطنية للاستثمار مسؤولية تلكؤ العملية الاستثمارية في العراق، مشيراً الى أنها غير جادة في منح التسهيلات للمستثمرين .

وقال المياحي إن عمل هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات المحافظات غير مشجع للاستثمار وليست لديهم برامج لجذب الشركات وتقديم التسهيلات لهم ولا توجد انجازات تذكر من قبلهم على ارض الواقع الا القليل مقارنة بالأموال المخصصة لهم

وأشار الى ان قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) منح الأراضي مجاناً فقط للاستثمار في قطاع الإسكان بينما الاستثمار في القطاعات الأخرى يتطلب من المستثمر يدفع نسبة معينة الى الدولة إضافة الى البناء وهذا يزيد من العبء على المستثمرين.

ودعا الى شمول جميع القطاعات بفقرة منح الأرض مجاناً للمستثمرين لدفع عجلة الاستثمار في البلاد. لافتاً إلى ضرورة وضع دراسة لتطوير واقع الاستثمار في العراق من قبل الحكومة ومجلس النواب من خلال اعادة هيكلة الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات الأخرى والتي تعمل بمشاريع وقوانين مهمة.

إلى ذلك طالب عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عبد السلام المالكي الحكومة بالإسراع بتفعيل قانون الاستثمار الجديد للنهوض بالعملية الاستثمارية في البلد.

وقال المالكي إن قانون الاستثمار الجديد تضمن أكثر من (٧٠) مادة مهمة جدا في سبيل تحقيق اقتصاد عراقي متقدم ونوعي يتماشى مع الظروف العالمية والتنموية حيث نرى أن مثل هكذا قوانين من المفروض أن تمنحها الدولة اهتماما وتركيزا كبيرا.

وأضاف: إن القانون سيزيل الكثير من التشوهات التي أصابت الاقتصاد العراقي وسيقلل إلى حد كبير من الفساد المالي والإداري إضافة الى انه سيمنح فرصا اكبر للشركات الأجنبية المستثمرة من اجل دخول العراق والعمل به من خلال تقليل الروتين والإجراءات التعقيدية والمعوقات التي تجعل مثل تلك الشركات تنفر عن الساحة العراقية.

بينما رأى الخبير الاقتصادي ماجد الصوري أن تطوير وتأهيل البنى التحتية كالمياه والمجاري والكهرباء يفترض ان تتبناه الحكومة الاتحادية وليس الشركات الأجنبية أي تقوم بتمويله الحكومة مع الاستعانة بخبرات الشركات العالمية، وإذا كان هناك رأسمال أجنبي فيكون على أساس القروض وليس الاستثمار.

وأوضح الصوري أن الاستثمار في العراق ما زال غير مشجع من ناحية دخول الشركات الاستثمارية بسبب الوضع السياسي والاقتصادي غير المستقر في البلد، بدليل أن المستثمر المحلي بدأ يذهب إلى بلدان أخرى ويستثمر بها.

وأضاف: يجب تهيئة المناخ المناسب للاستثمار عن طريق تفعيل التشريعات القانونية الداعمة للعملية الاستثمارية وتوفير خدمات مصرفية من خلال تطوير الجهاز المصرفي، فضلاً عن الاستقرار الأمني والسياسي في البلد، مشيراً إلى ان السلطتين التنفيذية والتشريعية غير جادين في دعم الاقتصاد الوطني والنهوض به بسبب المشاكل السياسية التي أثرت على كافة المجالات الحياتية.

رغم المعوقات في البنى التحتية

تقرير دولي: العراق يتطلع ليكون أحد أكبر منتجي الغاز

□ بغداد / وكالات

يتطلع العراق لأن يصبح أحد أكبر منتجي الغاز، ويأتي ذلك من خلال تنفيذ بعض المشروعات وإبرام شراكات جديدة واعدة بين شركات النفط العراقية الوطنية والشركات الدولية. ومن بين هذه المبادرات شركة غاز البصرة، وهي شراكة جديدة العهد تمتد لمدة ٢٥ عاماً بين شركة غاز الجنوب وشركتي "ميتسوبيشي" و"شل". وتهدف هذه الشراكة إلى جمع ومعالجة وتحويل الغاز الخام المشتعل حالياً. وتدل هذه المبادرة على أن العراق يتخذ المسار الصحيح، حيث يعمل على التحكم في هذا المصدر الثمين المتمثل في الغاز المصاحب الذي يصب في نهاية المطاف في صالح النمو الاقتصادي للدولة.

وبالرغم من ذلك، ونتيجة لسنوات الحرب التي خاضها العراق والعقوبات التي تعرّض لها خلال العقود الماضية، إلا أن بعض الشركات مثل شركة غاز البصرة، ما زالت تواجه العديد من التحديات نتيجة لبيئة العمل الصعبة هناك. فعلى سبيل المثال، فإن من أكبر هذه التحديات هو إعادة تأهيل البنى التحتية مثل الموانئ البحرية والمطارات والطرق.

ويؤكد خبراء الطاقة أن النفط والغاز باتا اليوم – أكثر من أي وقت مضى – سلعة حيوية لأي أمة تنشد النمو الاقتصادي والرخاء والاستقرار، حيث ان النفط والغاز يعدان عاملاً حيوياً لا غنى عنه في إنتاج الغذاء والماء والكهرباء وتشييد البنى التحتية التي ترمي جميعها لتعزيز مستوى المعيشية .

وبالرغم من إجماع معظم الشركات العالمية العاملة في قطاع النفط مثل "بي بي" و"شل" و"إكسون" على حقيقة واحدة، وهي أن النفط سيظل المصدر الأساسي للطاقة في المستقبل المنظور، إلا أنه سيتعين على العديد من الدول السعي نحو تنويع مصادر الطاقة لديها، بما في ذلك الغاز الطبيعي الذي يعتبر أكثر وفرة، ويمتاز بنظافته، إضافة إلى تكلفته القليلة، وذلك تلبيةً لارتفاع الطلب العالمي على الطاقة.

مصادر الغاز الطبيعي

يأتي الغاز الطبيعي الخام من ثلاثة أنواع من الحقول: النفط والغاز والسوائل الكربونية المتكثفة. ويُطلق على الغاز الطبيعي المشتق من حقول النفط مصطلح "الغاز المصاحب". أما الغاز الطبيعي الذي يأتي من حقول الغاز والسوائل الكربونية المتكثفة، والتي تحتوي على القليل من النفط الخام، فتسمى "غازات غير مصاحبة". ومن الممكن استخدام الغاز الطبيعي، إذ أنه يمتاز بانبعاثاته الأقل من الفحم، والتي تصل حتى ٦٥٪، وذلك لكل كيلو واط في الساعة، كما تعد انبعاثاته أقل بنسبة ٢٥٪ من النفط.

الغاز في الشرق الأوسط والعراق

وفقاً للإحصائيات والبيانات العالمية المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي، فإن ٤٠٪ من احتياطيات الغاز في العالم توجد في منطقة الشرق الأوسط.

وبالرغم من الطلب العالمي الكبير على الطاقة وازدياد الضغوط التي ترمي لخفض الانبعاثات الكربونية، فإن النسبة المئوية للغاز المهدور عن طريق الاشتعال في الشرق الأوسط ما زالت تعتبر من أعلى النسب في العالم. وبالرغم من تلك الحقيقة التي تعدّ من السمات البارزة في المنطقة، فإن نمو الاقتصادات والسكان يشير إلى أن العديد من بلدان الشرق الأوسط ستواجه ارتفاعاً متزايداً في الطلب على الطاقة، ما يعني اللجوء لاستيراد الغاز.

وقد اتجهت العديد من الدول في المنطقة لبذل الجهود التي ترمي لتطوير الموارد الطبيعية بها. وقد بدأت شركة بريتيش بتروليوم (بي بي) عمليات الحفر في حقل الريشة للغاز الطبيعي في الصحراء الشرقية بالأردن بجانب الحدود العراقية. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تستثمر شركة "اوكسيدنتال بتروليوم" في مشروع الحصن للغاز الذي يُعدّ أحد أضخم مشاريع شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك).

كما تمتلك قطر أكبر حقل للغاز في العالم، حيث تقوم بعض الشركات مثل "إكسون" و"شل" بإنتاج الغاز الطبيعي المسال والمنتجات الناتجة عن تحويل الغاز إلى سائل والمنتجات الكيماوية المرتبطة بالغاز مثل البارافين والنافتا.

وبحسب مطبوعة النفط والغاز، فإن العراق يمتلك عاشر أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، وغالبيته من الغاز المصاحب الذي يتمركز في حقول النفط التي تقع جنوب العراق مثل الرميلة وغرب القرنة والزبير في محافظة البصرة.

وبالرغم من ذلك، فإن هذه الثروة الكبيرة تعاني الهدر في الوقت الراهن، إذ يصاحب إنتاج النفط من هذه الحقول توليد كميات هائلة من هذا الغاز الثمين الذي يتعرّض للهدر نتيجة لاشتعاله، الأمر الذي يُفقد الدولة أكثر من ١٠ مليون دولار يومياً من الموارد الطبيعية.

نظرة نحو آفاق المستقبل

تقتضي الحاجة وبحسب الخبراء الى أن تعمل الحكومة العراقية على إيجاد استثمارات مستقبلية في الغاز على امتداد الأرض العراقية وإضافة إلى المزايا المباشرة المتحصلة من وراء إنتاج واستثمار الموارد من الغاز، فإن تشييد صناعة الغاز الجديدة وازدهارها سيساهم في توفير الوظائف للشعب العراقي، ومن ثمّ خفض الآثار السلبية على كل من الصحة والبيئة. وعلاوة على ذلك، فإن إبرام شراكات مع كبرى الشركات العالمية مثل "شل" و"بي بي"، يعكس التزام العراق بتطوير بنى تحتية مستدامة للغاز واكتساب أفضل الممارسات. ومن الواضح أن الغاز الطبيعي بات يلعب دوراً محورياً، الأمر الذي حثّ العراق على اتخاذ خطوات جريئة تهدف لأن يصبح الغاز مورداً للطاقة يُعتمد عليه، وهو ما سيضع العراق بين أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم، ما سيساهم بالتالي في بلورة الرؤية المستقبلية للدولة ضمن فكرة أكبر منتجي العالم في الغاز.

مقترح يفضي إلى دمج شركات القطاع الخاص بالعام

□ بغداد /المدى

اقترح الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون، دمج شركات القطاع العام مع شركات القطاع الخاص لتعزيز الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكل الشركات الحكومية.

أكد انطون تفشي البطالة المقنعة في أكثر الشركات والمؤسسات الحكومية وتوقف أغلب المعامل الصناعية الحكومية، موضحاً ضرورة البحث عن شريك استراتيجي من القطاع الخاص لدفع عجلة الإنتاج ونقلها من حالة الكساد والبطالة الدائمة إلى مرحلة الإنتاج الكبير.وأشار إلى أن قانون (٢١) لسنة (١٩٩٧) ينص على مشاركة القطاع العام مع القطاع الخاص لمدة طويلة، مبيناً ان هذا القانون لم يدخل حيز التنفيذ في اغلب الشركات والمؤسسات الحكومية، ما ادى إلى تراجع إنتاج المصانع المحلية وعدم قدرتها على منافسة الإنتاج الخارجي.

وأوضح: أن المشكلة الأساسية التي تتواجد في معظم مصانع وشركات القطاع العام هي وجود العمالة الفائضة ووهمية تسلم رواتب دون تقديم أي خدمة، داعياً الشركات والمؤسسات الحكومية الإنتاجية والمعامل إلى المساهمة بإدخال شريك من القطاع الخاص ليرفع الإنتاج ويتخلص من العمالة الفائضة والفساد الإداري.

وذكر: أن القطاع الخاص يمتلك المرونة وسرعة التحرك لجعل المشاريع الخاسرة منتجة ورابحة وسيحل بديلا عن خصخصة الدولة للقطاع الصناعي.

النقل تعلن قرب استئناف الرحلات الجوية الى البحرين

□ بغداد /المدى

أعلنت وزارة النقل عن قرب استئناف الرحلات الجوية بين العراق والبحرين، مؤكدة استكمال جميع الخطوات اللازمة بهذا الشأن.

وقال المستشار الإعلامي لوزير النقل كريم النوري لـ"السومرية نيوز": إن "جميع الخطوات الأخيرة لتسيير الرحلات الجوية بين المنامة وبغداد استكملت ويتم استئنافها خلال الأيام القليلة المقبلة".

وأضاف النوري أنه "تم الاتفاق الكامل بين الجانبين بهذا الشأن"، مؤكداً أن "الرحلات الجوية ستكون بين المنامة ومطاري بغداد والنجف".

وكانت شركة طيران الخليج الناقلة الوطنية لمملكة البحرين أكدت، في (١٦ آب ٢٠١٢)، عزمها استئناف رحلاتها الجوية المنتظمة إلى إيران والعراق اعتباراً من ٢٠ أيلول المقبل، لافتة إلى أن الرحلات ستستمر حتى تشرين الأول المقبل شريطة الحصول على موافقات البلدين.

وعلقت البحرين الرحلات الجوية إلى إيران والعراق على خلفية الاحتجاجات التي شهدتها المملكة الخليجية العام الماضي ٢٠١١.

يذكر أن البحرين تشهد منذ آذار ٢٠١١، تظاهرات حاشدة تطالب بتغيير النظام تحولت إلى صدامات بين المتظاهرين والقوات الأمنية التي تساندها قوات درع الجزيرة، ما أسفر عن مقتل وإصابة المئات من المتظاهرين.

الشركة العامة للحديد والصلب تطور خطوطها الإنتاجية

□ بغداد/ قيس عيدان

أعلنت اللجنة المركزية لتطبيق مبادئ الشفافية في وزارة الصناعة والمعادن بان أعمال التدقيق وكشف السجلات الخاصة بشركات الوزارة التي تم شمولها بالتخصيصات المالية ضمن الخطة الاستثمارية للوزارة منذ عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٢ ، متواصلة، والإعلان عن التخصيصات المطلوبة لتنفيذ مشاريع جديدة للأعوام اللاحقة اعتمادا على دراسات جدوى اقتصادية وفنية دقيقة، وقالت رئيس اللجنة هناء جبار موزان: إن الشركة العامة للحديد والصلب التابعة لوزارة الصناعة والمعادن قدمت مشروعا لتأهيل الشركة بكلفة (٢٥٠، ٥٥) مليار دينار موزع ضمن خطة الوزارة الاستثمارية للأعوام من ٢٠٠٨ و٢٠١٠ حيث تم توقيع عقد مع شركة الصمود العامة لتأهيل مصنع الدرفلة وخدماتها الهندسية بقيمة (٢٥٠، ٥٤) مليار دينار فيما تم تخصيص مبلغ (٩١٠، ٩٣) مليار دينار ضمن الخطة الاستثمارية لعام ٢٠١١ استغل منها (٧٩٥٦٠٠٠) دولار لغرض توقيع عقد مع شركة بريمر التركية لتجهيز مواد فحص تخصص قسم البيئة ومواد كيمياوية وتنفيذ أعمال بناية منازع الدرفلة والخدمات الهندسية وقد تم ايقاف التعاقد مع شركة الصمود العامة ضمن مشروع تأهيل الشركة العامة للحديد والصلب والتريث في إجراءات التأهيل حسب طلب وزارة الصناعة على إحالة معامل الشركة في خور الزبير للاستثمار على شركة (UB HOLDING) التركية .

وبينت أن الشركة قامت باستغلال المبالغ المخصصة لها لغاية عام ٢٠١٢ والبالغة (٤٥٣٠٠٠٠) دينار عراقي لتنفيذ مشروع إزالة التلوث الإشعاعي ومشروع توسعات الأنابيب الحديدية .

معمل للحديد والصلب (ارشيف)

المركزي يدعو التجار والصناعيين للحصول على الدولار

□ بغداد / المدى

دعا البنك المركزي التجار والصناعيين وشرائح منتجة الأخرى لشراء الدولار من المصارف المشاركة في مزاد العملة الأجنبية وبسعر ١١٨,٩ دينار للدولار الواحد.

وقال البنك المركزي في بيان صحفي: على المعنيين في النشاط العراقي الخاص من تجار وصناعيين وشرائح منتجة أخرى ممن يقومون باستيراد السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج ولوازم التنمية المختلفة، التقديم إلى المصارف الأهلية المشاركة في مزاد العملة الأجنبية، لتمويل استيراداتهم عن طريق التحويل أو فتح الاعتمادات المستندية والالتزام بسعر صرف مقداره ١١٨٩ دولاراً لكل دينار والتقيد به".

وأضاف أن حصولهم على الدولار يكون "بعد تقديمهم الوثائق والمستندات الأصولية التي تثبت قيامهم بالاستيراد وعلى وفق الأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات والحوالات المستندية والتعليمات الصادرة عن البنك المرآزي العراقي بهذا الشأن".